احتساب الخسائر في لجنة النواب

مصرف لبنان

47,693

- هيركات على سندات الخزينة بالليرة: 10,563
- كلفة تثبيت الليرة والهندسات: +4,072
- اعتبار ديون مصرف لبنان بالدولار مستحقة فورا: 33,58

خطّة لجنة مجلس النواب خفّضت مستوى الهيركات على سندات اليوروبوندز إلى 60% لشطب 34990 مليار ليرة، وأزالت نهائياً الهيركات على سندات الليرة، ما أدّى إلى حصول فرق كبير بين الخطتين. السبب يعود إلى أن المصارف رفضت شطب هذه الديون من أجل مواصلة تحقيق الأرباح في موازناتها كون الدولة لم تتوقف عن سداد فوائد الديون بالليرة. لذا، هناك فرق في كلفة الخسائر لدى مصرف لبنان والمصارف.

المصارف

22,851

- فرق العملة: 15,576-
- هيركات على سندات الخزينة بالليرة: 24,427
- خسائر القروض: 14,000

الحكومة ومجلس النواب متفقان على أن كل ما يرد في بندَي «الأصول المختلفة» و«الأصول الناتجة من عمليات القطع والأدوات المالية» هي خسائر ناتجة من عمليات تثبيت سعر الصرف والهندسات المالية وسواها، لكن خطّة لجنة مجلس النواب حسمت من المبالغ الجاهزة للشطب في البندين، رأس مال مصرف لبنان بقيمة 6 آلاف مليار ليرة، وحسمت قيمة «الكتلة النقدية في التداول» البالغة 9 آلاف مليار ليرة، ثم حسمت قيمة الذهب بمبلغ 47000 مليار ليرة بدلاً من تسجيله في بنود أخرى كما فعلت خطّة الحكومة (عملياً إن احتساب قيمة الذهب وارد في الخطتين، ونقله إلى هذه المرحلة يتعلق بطريقة التعامل معه محاسبياً، ولا تغيّر في المعادلة النهائية للاحتساب شيئاً).

الحكومة ولجنة النواب تريان أن إعادة هيكلة تسعير الأصول والموجودات في القطاع المالي على أساس 3500 ليرة مقابل الدولار تفرض حذف قيمة الأموال الإضافية التي نتجت عن عملية إعادة التسعير بقيمة 15517 مليار ليرة.

القروض التجارية

92,400

(نسبة التعثر 23%)

منها 50% خسائر

=

10,500

قروض التجزئة

35,000 / 10%

=

3,500

في هذه المسألة بالتحديد هناك فرق كبير ناتج من الطبيعة التقنية لتحديد الخسائر. خطّة الحكومة احتسبت كامل قيمة القروض المتعثّرة ومعدلها 31% من مجموع القروض للقطاع الخاص، عبارة عن خسائر بقيمة 40 ألف مليار ليرة، بينما المصارف ولجنة النواب ادّعت أنه لم يؤخذ في الاعتبار أن هناك ضمانات عقارية لهذه القروض، وبالتالي لا يمكن احتسابها بكاملها خسائر، فضلاً عن أن المصارف يمكنها تحصيل بعض هذه القروض استناداً إلى معرفتها بالزبائن وبقدراتهم المادية. وقد استدعي إلى مجلس النواب موظفون من لجنة الرقابة على المصارف، لكونهم قادرين على تحديد قيمة القروض المتعثّرة في كل مصرف بمصرفه واتفق على احتساب الخسائر بمعدل 11,36% من مجمل قيمة القروض التجارية بعد تنزيل قيمة الضمانات العقارية أو الرهونات التي حصلت عليها المصارف كضمانة مقابل القروض، واعتماد 10% خسائر على قروض التجزئة. هكذا انخفضت قيمة الخسائر بمبلغ 26 ألف مليار ليرة.

لكن لا بدّ من الإشارة إلى أن صندوق النقد أصدر قبل سنوات تقريراً عن تقييم القطاع المالي في لبنان يشكّك في واقعية قيمة الضمانات العقارية المأخوذة مقابل العقارات، ويعتبرها منفوخة جداً، علماً بأن الاحتساب الذي حصل أخيراً في لجنة المال رفع قيمة الضمانات انطلاقاً من ارتفاع الأسعار الموضعي الذي حصل أخيراً بسبب تهريب الأموال من الودائع إلى العقارات.

احتساب الخسائر في لجنة الحكومة

مصرف لبنان

177,171

- هيركات على سندات الخزينة بالليرة والدولار: 33,491
- كلفة تثبيت الليرة والهندسات: 66,072
- اعتبار ديون مصرف لبنان بالدولار مستحقة فورا: 77,608

ثمة مسألة أساسية تتعلق بحسابات الخسارة والربح لدى مصرف لنبان وانعكاسها على المصارف. فبحسب الإحصاءات، يحمل مصرف لبنان التزامات تجاه المصارف بقيمة 89 مليار دولار وهو أقرض المصارف بقيمة 9 مليارات دولار، أي بقي 80 مليار دولار تستحق ما بين عامَي 2024 و2040. يقول مصرف لبنان إن القسم الأكبر من هذه المبالغ يستحق بعد 10 سنوات، وبالتالي فإن اعتبار هذه المبالغ مستحقة اليوم يوجب احتساب قيمتها الفعلية على أساس سعر حسم يصل إلى 37% يماثل سعر حسم سندات اليوروبوندز في السوق. وقد وافقت لجنة النواب على هذه الطريقة في الحساب التي تتيح له نسف 33 مليار دولار من قيمة هذه الأموال، بينما خطّة الحكومة لم تسمح له بسعر حسم، علماً بأن صندوق النقد يوافق على سعر حسم لجزء من السندات بمعدل لا يتجاوز الـ 7%. الاعتبارات في هذا البند مختلفة جداً. فمن المعروف أن شهادات الإيداع لا تشبه أبداً سندات اليوروبوندز لا لناحية التداول في السوق الدولية ولا لجهة العمليات التي تحصل عليها، بل هي تبقى في الغالب آليات تداول محلية، وفائدة الحسم لا يمكن أن تؤدي إلى شطب 37% من أصل المبلغ.

المصارف

63,669

- فرق العملة: 15,517-
- هيركات على سندات الخزينة بالليرة والدولار: 39,186
- خسائر القروض: 40,000

حددت خطة الحكومة هذه الخسائر استناداً إلى عملية إعادة هيكلة للدين العام تنطوي على هيركات بنسبة 75% على سندات اليوروبوندز (سندات خزينة بالعملات الأجنبية متداولة في الأسواق الدولية للتجارة) لشطب 43738 مليار ليرة منها، و40% هيركات على سندات الدين بالليرة اللبنانية لشطب 28939 مليار ليرة. علماً بأن صندوق النقد الدولي يقول إن الهيركات يجب أن يكون على أساس 60% على سندات اليوروبوندز و 60% على سندات الليرة حتى لا يدّعي الدائنون الأجانب بعملية تمييز بين الديون المحلية والأجنبية، لكن ليس هناك في عقود اليوروبوندز ما يتيح المساواة بين سندات اليوروبوندز وسندات الخزينة بالليرة. هذا يعني أن قروض الدولة بالليرة اللبنانية ستبقى قائمة وهي تكلّف 10851 مليار ليرة في عام 2020 و8737 مليار ليرة في عام 2021 و8631 مليار ليرة في 2023. لكن هناك وجهة تشير إلى أن التمييز بين الدين بالليرة والدين بالدولار أمر ضروري انطلاقاً من كون الخسائر متحقّقة بالدولار بينما الخسائر المسجلة بالليرة يمكن التعامل معها بسهولة وبطرق مختلفة وآليات أقلّ إيلاماً.

مجمل القروض (130,277)

الخسائر 31%

31% x 130,277 / 100

◄ كل الارقام بمليارات الليرات

المصدر: خطة الحكومة، لجنة تقصي الحقائق النيابية المنبثقة عن لجنة المال، الاخبار